المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة

معهد العلوم والتكنولوجيا

تخصص: سنة ثالثة ليسانس هندسة الطرائق

المحاضرة الثالثة: ماهية المقاولاتية **أستاذ المقياس: د. دشه محمد علي**

تمهيد

يعد مفهوم المقاولاتية من المفاهيم الشائعة الاستعمال والمتداولة بشكل واسع وفي مجالات علمية مختلفة، فقد تناول الاقتصاديون، علماء الاجتماع، علماء النفس والمتخصصون في علم السلوك مسألة المبادرة الفردية والمقاولة وحاول كل منهم تفسير هذه الظاهرة، الأمر الذي أفرز عدة مقاربات؛ المقاربة الوصفية التي سعت لفهم دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلاتها؛ المقاربة السلوكية التي سعت لتفسير نشاطات المقاولاتية وسلوكيات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة؛ المقاربة المرحلية التي حللت ضمن منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطة، التي تشجع أو تعيق الروح المقاولاتية.

أولا: مفهوم المقاولاتية

كلمة المقاولة (**Entrepreneurship**) هي كلمة إنجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية (**Entrepreneur**) والتي ترجمت إلى الكلمة الفرنسية (**Entrepreneurial**) في البداية وذلك في بداية القرن السادس عشر وقد تضمن المفهوم آنذاك معنى المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشافات العسكرية، وقد بقي هذا المفهوم مستعملا في نفس السياق إلى أن تسرب خارج الحملات العسكرية كالأعمال الهندسية وبناء الجسور وغيرها، دخل مفهوم المقاولاتية إلى النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر من قبل ريتشارد كانتلون (**R. Cantilon**) في وصف التاجر الذي يشتري سلعا لبيعها في المستقبل بسعر لا يعرفه مسبقا، فأعتبر (**Cantilon**) هذا النوع من الناس بأنه مقاول، ومهما يكن من أمر فإن المخاطرة بقيت ملازمة لمفهوم المقاولاتية، وتغير المعنى خلال القرون الماضية تغيرا تدريجيا.

وبالنسبة لأدبيات إدارة الأعمال فقد اعتبرت مفهوم المقاولاتية بمثابة إقامة مشروع، لكن اليوم اختلفت وجهات النظر حول مفهوم المقاولاتية وقد عرفت بأشكال مختلفة وفقا لتوجهات وأفكار الباحثين والرواد، فالمقاولاتية مفهوم يمكن أن يعرف من عدة جوانب، والتي تتراوح من المعنى الضيق محل الشروع (البدء) في أعمال خاصة، إلى المعنى الواسع مثل موقف العمل، وبشكل عام تعرف المقاولاتية بطريقتين، الأولى على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة تدمج لإنشاء مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط، أما الثانية فيمكن تعريفها من خلالها على أنها تخصص جامعي أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي، وقد أجمعت بعض التعاريف على أن المقاولاتية هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها، بالإضافة إلى شمول مثل هذه التعريفات على بعض المفاهيم الجديدة مثل الإبداع، والقدرة على تحميل المخاطر.

ويعرف (**Stevenson ،2000**) المقاولاتية بأنها "عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها" في حين يعرفها (**Fayolle ،2004**) بأنها "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجه الخطر والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون سلوكاتهم ذات قاعدة

تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي" كما يعرف (**Gartner**) المقاولاتية على أنها "ظاهرة ترتكز على إنشاء وتنظيم مؤسسات جديدة"؛

أما (**Vankataraman & shane، 2000**) فيعرفان المقاولاتية على أنها "عملية يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية يتم تقييمها واستغلالها"، في حين يعرفها (**Druker**) بأنها "عمل ينطوي على الابتكار ومنح الموارد الموجودة قدرات إنتاجية جديدة"، أما (**Casson**) فيعرفها بأنها "أوضاع سوقية أو منتجات جديدة، خدمات، مواد أولية أو طرق تنظيمية نقوم باستغلالها وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها"، أما (**Bruyat**) فيعرف المقاولة على أنها "الحوار بين الفرد وخلق قيمة جديدة والذي يتلاءم مع التغيير والتجديد" وبالتالي الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولة يتمثل في ثنائية الفرد وخلق القيمة.

يمكن القول أيضا بأن المقاولاتية هي التفرد، فهي تعتمد بشكل رئيسي على الاختلاف والتنويع والتوافقات الجديدة، والطرق الجديدة، وليس على النماذج والعادات المتبعة، إذ نستطيع من خلال المقاولاتية الوصول إلى تأمين منتجات وطرق فريدة لعمل الأشياء، فهي ليست النسخ المطابق أو إتباع ما يفعله الآخرون، بل هي عمل شيء فريد وجديد. (**النجار والعلي، 2006**)

وهكذا تطورت المقاولاتية من مفاهيم متباينة إلى أن أصبح المعنى المعاصر لها بأنها "مجموعة من الصفات المركبة التي تجعل صاحبها (المقاول) مستعدا للدخول في إنشاء أو تطوير مشروع معين لحسابه، يضع فيه شيئا بارزا من الإبداع والابتكار التكنولوجي أو الإداري أو المالي أو التسويقي أو الثقافي أو الاجتماعي أو العلمي .. الخ، كل ذلك من خلال المثابرة والإصرار والاستعداد لتحمل مخاطرة الخسارة بالدرجة، أو مجموعة من مشاريع أخرى مكملة له أو متكاملة معه.

هذا ويرتكز المدخل المعاصر للمقاولاتية على التفاعل بين أربعة عناصر رئيسية هي: (**العاني وآخرون، 2014**)

- **المقاول:** وهو الشخص الذي يقع في مركز إجراءات المقاولاتية، ويدير الإجراءات والأنشطة جميعها؛
- **الفرصة:** هي الفجوة الموجودة بين الواقع وبين ما هو محتمل في السوق، وتمثل احتمالية تقديم خدمة للزبائن بطريقة أفضل من الطريقة الحالية؛
- **المنظمة:** هي الإطار والوعاء الذي يتم فيه تنسيق وترتيب كل من الأنشطة والمصادر والأشخاص، ويمكن أن تأخذ المنظمة أشكالا مختلفة تعتمد على عدد من العوامل مثل: الحجم ومعدل النمو، ونوع الصناعة التي تعمل بها، ونوع المنتجات التي تقدمها، إضافة إلى عمر المنظمة والثقافة التي تتبناها؛
- **المواد:** وتشمل الموارد والإمكانات المتاحة التي يمكن للمقاول أن يستثمرها في المشروع.

ثانيا: دور وأهمية المقاولاتية

تلعب المقاولاتية دورا هاما يتجلى هذا الدور من خلال ما يلي:

- **رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأنشطة والأعمال:** ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى؛
- **الإسهام في تنويع الإنتاج:** نظرا لتباين وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاتهم من السلع أو المنتجات والخدمات الكاملة إلى العناصر والخدمات أو المنتجات الوسيطية والتي تؤدي إلى خلق قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو الخدمات، أو في الأنشطة والوظائف المختلفة في المؤسسة مثل التسويق أو التوزيع أو الترويج أو التنظيم أو التسيير أو من خلال مدخل جديد للأعمال، أو طريقة جديدة في أداء العمل؛

❖ **خلق فرص عمل جديدة:** وذلك من خلال المشاريع والمؤسسات التي ينشئها المقاولين الذين ينتمون للقطاع الخاص في مجالات النشاط المختلفة صناعية، تجارية وخدمية ..، وهذا ما يتيح الفرصة لتوظيف ألاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم؛

❖ **زيادة القدرة على المنافسة:** وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية والبيئة الخارجية وتطوير أساليب العمل من خلالها والتفاعل معها بإيجابية، كما أن المبادرات الحديثة في المقاولاتية، إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات قائمة تحفز الإنتاجية، كلها عوامل تنمي التنافسية من خلال أنها تجبر المؤسسات الأخرى على العمل بأحسن أداء وابتكار، رفع مستوى الأداء والابتكار في المؤسسات مهما كان مستوى التنظيم، العمليات، المنتجات، الخدمات أو الأسواق، وتدعم التنافسية الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما يستفيد من المستهلكون من خلال تنوع الخيارات والأسعار؛

❖ **نقل التكنولوجيا:** إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص جديدة لهم ولغيرهم من الأفراد في المجتمع تكون مطابقة لاحتياجاتهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة، مداخيل جديدة للأعمال، مصادر توريد جديدة للمواد الخام، أساليب عمل جديدة وغيرها؛

❖ **التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها:** أي إحداث تغييرات هامة في المؤسسات القائمة، وإعادة تعريف المشاريع الاقتصادية القائمة، ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمؤسسات بجعلها أكثر ابتكارا من خلال تغيير مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز بالإضافة إلى ثقافة المؤسسة، وإعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها؛

❖ **إيجاد أسواق جديدة:** ويتحقق ذلك من خلال إجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءات في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق؛

❖ **روح المقاولة والقيم الاجتماعية:** المقاولون هم القوة المحركة لاقتصاد السوق وإنجازاتهم تقدم للمجتمع ثروة تشغيل وخيارات متنوعة للمستهلكين، استجابة للمطالب المزايدة للمجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولاتي على المجتمع والبيئة، كما أن المقاولاتية تؤدي أيضا دورا فعالا على مستوى دعم فعالية الخدمات في المجال الاجتماعي، الصحة والتعليم، مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، تشترك مع الفاعلين الاقتصاديين في تسيير ودعم هذه الخدمات وبتمييز الابتكار والتوجه نحو الزبون.

بالإضافة إلى ما سبق تساهم المقاولاتية فيما يلي:

➢ **عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة:** تهدف أغلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العادة إلى إعادة توزيع الثروة والعدالة في توزيع مكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المحافظات المختلفة ذات الكثافة السكانية المختلفة بحيث لا تكون المكاسب مركزة في المحافظات الأكثر كثافة، والتي تعتبر في العادة موطنا للمشروعات الكبيرة، ومن هنا فإن الرياديين وفي مشروعاتهم المختلفة سواء كانت صغيرة أم متوسطة (ومن خلال انتشارها جغرافيا وعلى نطاق واسع) قادرون على تهيئة تنمية إقليمية شاملة كفؤة ومتوازنة يساعدها في ذلك استغلال الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، ورغم حاجتها إلى بنية تحتية كبيرة مما يجعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف المناطق؛

➢ **المساهمة في تشغيل المرأة:** تلعب المقاولاتية والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع طبيعة المرأة، كالعمل على الحاسب ومشاغل الخياطة، والألبسة، والصناعات التقليدية، مما يؤثر في دور المرأة في تكوين الثروة، وكذلك تساعد المقاولاتية على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك بشكل فعال في بناء الاقتصاد الوطني وخلق القيمة؛

➢ **الحد من هجرة السكان من الأرياف إلى المدن:** يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن، والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة والمناطق الصناعية، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن التي ترتفع فيها الكثافة السكانية والضغط على خدمات البنى التحتية، ولا يكون ذلك إلا عن طريق الاهتمام برعاية المقاولين والمنظمات الصغيرة، والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية المختلفة.

ثالثا: العوامل البيئية المشجعة للمقاولاتية

توجد العديد من العوامل المكونة لبيئة المقاولاتية، والتي تؤثر على مدى نجاحها أو فشلها، وفيما يلي أهم هذه العوامل البيئية:

❖ **العوامل الاقتصادية:** العوامل الاقتصادية هي الموارد المالية، المادية، البشرية، المعرفية، التكنولوجية، الإعلامية، والتي بدونها لا يمكن فعل أي شيء أو تحقيق أي شيء، هذه العوامل حتى إذا كانت متداخلة في بداية الأمر، فلا يمكن إنشاء المؤسسة دون القدرة على البحث على الوسائل والموارد والحصول عليها وتعبئتها لمصلحة المشروع، ولقد أبرز العديد من الاقتصاديين أن نقص فرص العمل تمثل حافزا مشجعا على إنشاء مؤسسة جديدة، كما أرجعوا إنشاء المؤسسة إلى تأثير دافع الركود الاقتصادي؛

❖ **العوامل الاجتماعية والثقافية:** بالنسبة لهذا البعد يتم التركيز بشكل خاص على نظام القيم والمعايير المتبعة في مختلف المجتمعات، فالبيئة الاجتماعية والثقافية غالبا ما تعتبر عاملا محددا للتوجه والفعل المقاولاتي، ويقصد بالعوامل الاجتماعية والثقافية مختلف العوامل المرتبطة مباشرة بمختلف البيئات التي يمكن أن يكون لها تأثيرات إيجابية أو سلبية على توجه الأفراد نحو المقاولة من بينها العائلة، المدارس، الجامعات، المؤسسات، المهن، الدين والعضوية في المجتمع، بالإضافة إلى بعض العناصر التي أشار إليها بعض الباحثين تتعلق بتأثير المناخ الثقافي على المقاولاتية، ومن بينها قبول تحمل المخاطرة، قبول الفشل، تصور الصعوبات المرتبطة بإنشاء المؤسسات، أهمية وتقدير المؤسسات الصغيرة وأصحابها، التنشئة الاجتماعية للأطفال في النظام التعليمي، مدى دعم المقاولاتية؛

❖ **العوامل المؤسساتية والتشريعية:** هذه العوامل ترتكز على العديد من الجوانب السياقية، ومن أهمها السياسات العمومية حيث أن كثرة التدخل الحكومي، ثقل الإجراءات الإدارية، الضرائب المفرطة وتعقد التشريعات كلها عوامل تحد من المقاولاتية، ومع ذلك فإن التأثير الحقيقي للسياسات العمومية لا يزال بعيدا عن تحقيق الإجماع بين الجمهور داخل الأوساط البحثية في مجال المقاولاتية، إضافة إلى دور المؤسسات المصرفية إذ تشكل البنوك في الواقع غالبا عنصرا هاما في الحصول على رأس المال من أجل بعث المشروع المقاولاتي، كما يساهم التعليم في تنمية التوجه نحو المقاولاتية، إذ يعتبر التعليم أيضا عاملا أساسيا لاكتساب المهارات الضرورية لإنجاز مشروع مقاولاتي، بالإضافة إلى الجامعات ومراكز البحث التي تلعب دورا محوريا في تنشيط القطاع المقاولاتية؛

❖ **البعد الإقليمي:** تسلط الجغرافيا الاقتصادية الضوء على حقيقة أن النشاط الاقتصادي لا يظهر في مكان معين صدفة، فوجود بنية اجتماعية، ثقافية واقتصادية هي التي تشجع وتدعم بروز هذا النشاط، وبالتالي فأهمية الإقليم لا يمكن إهمالها سواء بالنسبة للمقاول أو بالنسبة للمؤسسة، كما أن الاختلافات الإقليمية يمكن أن تؤثر بشكل متزايد على إنشاء وتوطين المؤسسات، وكذلك مرونتها، قدرتها التنافسية وقدرتها على الابتكار، وهنا يمكن الإشارة إلى أن الأطر المختلفة للطلب والعرض، النتائج المتباينة للاستثمارات الداخلية، الكثافة التشريعية ..الخ، ومن هذا المنظور بالنسبة للمؤسسة هناك قدرات خاصة ببعض المناطق الجغرافية تجعلها أكثر ملاءمة لإنشاء مشروع مقاولاتي خلافا لمنطقة جغرافية أخرى

إن توفر المحفزات الاقتصادية وتوفير الدعم والتشجيع يسهم في تهيئة البيئة المناسبة لإنشاء المشاريع المقاولاتية وتعزيز النشاط المقاولاتي، ويمكن خلق البيئة المناسبة لإنشاء المشاريع المقاولاتية وتطويرها في المجتمع من خلال ما يلي: (**مبارك، 2009**)

- تبسيط الإجراءات الحكومية، وإتاحة المتطلبات المتعددة الخاصة بتسجيل وانطلاق المشاريع المقاولاتية مما يحد ويقلل من العوائق التي تقف حائلا أمام إنشاء المشاريع؛
- تقديم الاستشارات للمقاولين والشباب الراغبين في العمل المقاولاتي، وتوفير المعلومات المختلفة التي تخص مشروعاتهم وتعزز من فرص نجاحها، وهذا يعكس مدى توفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز وتشجع النشاط المقاولاتي في المجتمع؛
- توفير برامج تدريبية في المقاولاتية لتدريب الشباب وتعليمه من أجل تعزيز المهارات الإدارية ومهارات التسويق والمالية والمهارات الفكرية الإبداعية لدى المقاولين في المجتمع؛
- تقديم الدعم المالي اللازم للمشاريع من أجل تفادي المخاطر التي من الممكن أن تحدث مستقبلا وتؤدي إلى فشلها؛
- تقديم الدعم والمساعدة الاستشارية والفنية للمشروع مثل إجراء الدراسات عن السوق للتعرف على جدوى المشروع الجديد، وإعداد خطة المشروع الجديد؛
- مدى توفر حاضنات الأعمال والتي تلعب دورا كبيرا في دعم ومساعدة الرياديين والتسهيلات المقدمة لهم مثل: المكاتب المريحة والتسهيلات المكتبية، ووسائل الاتصال السريعة والفاعلة، وجودة الاستشارات المقدمة لهم، وتقييم فاعل للبنية التحية للمشروع؛
- بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية مع الأفراد والمؤسسات المختلفة الموجودة من أجل إنجاح المشاريع التي ينوون القيام بها؛
- إتاحة تعليم المقاولاتية وتدريسها للأفراد في الجامعات والمعاهد، لأن ذلك يؤدي إلى إيجاد توجه مقاولاتي فاعل لدى الشباب.

رابعا: المعيقات والعقبات التي تواجه المقاولاتية

توجد الكثير من العراقيل والمشاكل التي قد تحد من المقاولاتية وتحول دون قيامها بدورها بالشكل اللازم، وفيما يلي أهمها:

❖ **مشكل التمويل**: وهو في مقدمة المشاكل التي تواجه المقاولين ورواد الأعمال، إذ أن صغر حجم المشاريع في بدايتها يصعب من إمكانية الحصول على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمال المخاطرة وعد وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المؤسسات المنشأة مقابل القروض، فضلا عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها؛

❖ **مشكلة العقار الصناعي**: يعتبر من بين المشاكل الأساسية التي تواجه المقاولين ورواد الأعمال الجدد، ويعود ذلك إلى انعدام سياسة واضحة المعالم لتنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، خاصة إذا ما لاحظنا الحالة السيئة التي آلت إليها المناطق الصناعية من حيث التنمية والتسيير والتنظيم؛

❖ **الجباية (الضرائب)**: بالرغم من الإجراءات المتخذة حيال تخفيف الأعباء الجبائية على المقاولات والمؤسسات المستحدثة، لا يزال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن مختلف الاشتراكات المفروضة على هؤلاء المستثمرين؛

❖ **البيروقراطية الإدارية**: بطء وتعقد الإجراءات الإدارية يعد من بين العناصر الأساسية المعرقلة لنمو المشاريع المقاولاتية وتطورها، كما يعاني هذا القطاع من تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، العمالية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، الجهات المهتمة بالمواصفات ومقاييس الجودة؛

❖ **مشكل تسويق المخرجات:** تعاني المشاريع المقاولاتية من مشكلات وصعوبات تسويقية، سواء بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من المؤسسات الكبيرة ومؤسسات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة، إضافة إلى هذه الصعوبات تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر والضمان وانتظام التوريد بالكميات المطلوبة في المواعيد المقررة، وتفاديا للمشكلات الإدارية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، فضلا عن ظاهرة عدم الثقة بالمنتج الوطني مقارنة بالمنتج المستورد؛

بالإضافة إلى ما سبق توجد الكثير من العقبات والعراقيل التي تحد من قدرات رواد الأعمال وتحول دون توجه الكثير منهم نحو العمل والاستثمار في المجال المقاولاتي، وفيما يلي أهمها:

➢ **المعوقات الإدارية:** تعد المعوقات الإدارية أهم العقبات التي تواجه المقاولين، من حيث إسهامها في تبديد الجهود المبذولة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة الافتقار إلى القدرة على التخطيط، ولصياغة وتنفيذ الإستراتيجيات التي تتكيف مع البيئة الاقتصادية، وتشير الإحصائيات إلى حوالي **90%** من إخفاقات المنشآت الصغيرة سببه نقص مقومات إدارة تلك الأعمال؛

➢ **المعوقات الفنية:** ضعف الدعم الفني والتدريبي والتكنولوجي للمشروعات المقاولاتية، وضعف إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المشروعات بالمعلومات الفنية الخاصة باستخدام الآلات والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى انخفاض جودة الإنتاج، بالإضافة إلى صعوبة توفير الآلات والمعدات لعدم توافرها أو صعوبة استيرادها من الخارج؛

➢ **المشكلات الاستثمارية:** تتمثل أهم مشاكل الاستثمار في تعدد التشريعات، وما يترتب عليها من تضارب وتعطل في الأعمال نظرا لكثرة وطول الإجراءات المطلوبة من المنشآت الصغيرة خلال فترة التأسيس، مع ضعف الحوافز أو الامتيازات، وخصوصا الإعفاءات الجمركية أو أسعار الفائدة المدعومة على القروض أو الافتقار إلى أسعار طاقة معدومة؛

➢ **المشكلات الاجتماعية والثقافية:** هناك الكثيرة من المعوقات الثقافية والاجتماعية وخصوصا التقاليد والأعراف السائدة والتي قد تقف عائقا نحو التوجه نحو إنشاء مشاريع مقاولاتية خاصة أو الاستثمار في مجال معين؛

➢ **نقص المعلومات:** أحد أهم المشكلات التي تواجه المقاولين ورواد الأعمال هي نقص المعلومات التي تحد من دور رواد الأعمال، فقد يكون هناك نقص في المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج، وكذلك نقص في المعومات عن الأنظمة والقرارات الحكومية، كأنظمة تسجيل المشروعات والحوافز والضرائب والتأمينات الاجتماعية وقوانين العمل، بالإضافة إلى تكرار النشاط الواحد في نفس المنطقة لعدم توفر خريطة توضح المشروعات الصغيرة؛

➢ **ضعف الروح والثقافة المقاولاتية:** بسبب نقص التوعية والتثقيف في مجال المقاولاتية وعدم قيام وسائل الإعلام بدورها في نشر ثقافة ريادة الأعمال في أوساط أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضعف الترابط والتواصل بين المقاولين فيما بينهم من جهة، والتواصل بين المقاولين والخبراء في هذا المجال من جهة ثانية، إضافة إلى عدم قيام أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية بدورها بالشكل اللازم.

➢ **ضعف كفاءة الموارد البشرية العاملة:** تعاني الكثير من المؤسسات المستحدثة من نقص الكوادر البشرية التي تقوم بالتخطيط والتنظيم والرقابة نتيجة ضعف التأهيل العلمي وانخفاض مستوى التدريب، وعدم رغبة بعض العاملين في تطوير معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم وخبراتهم.